

منظومة في نقد الحديث

ـ القسم الأول ـ

نظم

عبدالباري بن حماد الأنصاري

١٤٤٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

- ١- الحمد لله عظيم الشان ذي المنّ والإفضال والإحسان
- ٢- مَيَّرَ طَيِّبًا من الخبيث في قَدَمِ الزمان والحديث
- ٣- وأفضل الصلاة والسلام على النبي المصطفى الإمام
- ٤- ما خَطَّ طالب الحديث خَطًّا أو نَقَطَتْ سُحْبُ السماء نَقْطًا

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

[illegible]

- ٨- فإن أردتَ فهمَ نقدِ الخبرِ لدى المحدثين أهلِ الأثرِ
٩- فهذه قواعِدُ مُهمَّةٌ قد حُرِّرتْ يَحتاجُها ذو الهِمَّةِ
١٠- تُفيدُه تمييزَ ما صحَّ وما أتى ضَعيفاً أو بَنكَراً وَسِماً
١١- لخصتُها عن أهلِ هذا العِلْمِ مُودَعَةً في رِسمِ هذا النِّظْمِ
١٢- سَهَّلْتُ فيها اللفظَ في النظامِ لِيُفهمَ المَقصودُ في الكلامِ
١٣- واللهَ أَرجو العَوْنَ والسَّدَادَا والنَّفْعَ بالعلمِ والازديادَا
-

امراد بالنقد وشروط الناقد

- ١٤- وأصل هذا النقد مَيِّزُ الصَّيْرِ فِي لدرهم صَحَّ من المزيَّف
 - ١٥- فالنقد للحديث تمييز السند مع متنه هل صَحَّ منه ما ورد
 - ١٦- أو كان ضعفٌ فيها قد وَقعا كأن يُرى إسنادُه منقطعا
 - ١٧- كذلك التمييزُ للرواةِ ضعيفهم أو كان في الثقاتِ
 - ١٨- يحصل بالتفتيش للإسناد وجمع طرُقهِ بالاجتهاد
 - ١٩- وربما احتيج لتدقيق النظر في جُملة الأخبار مع هذا الخبر
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٢٠- وَشَرَطُوا فِي نَاقِدِ الْأَخْبَارِ حِفْظَ الْأَحَادِيثِ لِلإِعْتِبَارِ
٢١- وَأَنْ يَكُونَ فَهْمُهُ دَقِيقًا وَخَبْرَةً صَارَ بِهَا حَقِيقًا
٢٢- وَأُبْدِلَ الْحِفْظُ بِهِذِي الْحَقَبِ بِسَعَةِ إِطْلَاعِهِ فِي الْكُتُبِ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

في عصر الصحابة والتابعين والتفقيش عن الاسناد

٢٣- وأصلُ هذا العلم في الكتابِ مع الصحيح من حديثِ البابِ
٢٤- وأشهدوا عدلين^(١) مع تبيينوا
٢٥- وقد دعا النبيُّ أن يُنْضَرَ
٢٦- وأوعد النبيُّ من قد كَذَبَا
٢٧- فالصدقُ والضبطُ مع العدالة

مع الصحيح من حديثِ البابِ
إن جاء فاسقٌ دليلٌ بينُ
وجهُ الذي يحفظُ ما قد أخبرَا
عليه بالنارِ وعيْدًا وجَبَا
هُنَّ أساسُ الفَنِّ لا مَحَاله

[illegible]

(١) إشارة إلى قوله عز وجل: (وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ).

- ٢٨- وكان حَبْرُ العلمِ ليس يَستمعُ لابن بُشَيْرٍ حين يَروي المنقطعُ
- ٢٩- وابنُ لسيرينَ يَقُولُ: كانا لا يسألون سندا والآنا
- ٣٠- بعدَ وقــــــــــــــــوعِ فتنةٍ يقالُ: سَمُّوا لنا رجالكم وقالوا:
- ٣١- من كان سُـنِيًّا فعنه أخذوا وغيره حـديثه قد نبذوا
- ٣٢- وقال زهريُّ لبعض من سمع يروي الحديث مرسلا ومنقطع
- ٣٣- ما هذه الجرأة في الإسلام تروي الأحاديث بلا زمام؟!
- ٣٤- وابنُ المباركِ يَقُولُ لولا إسنادُنا الأخبارَ قولاً قولاً
- ٣٥- إذن يقول قائلٌ ما شاءا من خيرٍ صَحَّ أو افتراءا
- ٣٦- لكن إذا قيل له من حدَّثكَ بقي بحيرةٍ وصمتٍ أو هلكَ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٣٧- كذا الإمام الشافعيُّ كتبَا رسالةً حوتُ أصولاً عَجَبًا
٣٨- فيها شروطٌ لقبُولِ الخبرِ وحكمُ مُرْسَلِ أتى في النظرِ
٣٩- وجمعَ الصحيحَ في الأخبارِ إمامنا المشهورُ بالبخاري
٤٠- وميَّزَ القويَّ والضعيفَا وأخرجَ الصحيحَ والمعروفَا
٤١- ومسلمٌ في النقدِ قد تَلاهُ فجمعَ الصحيحَ وانتقاهُ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٤٢- وقَعَدَ الأئمةُ الأصـُـولَ وفَصَّلُوا في شَأْنِهَا فُصـُـولًا
٤٣- وَأَفْرَدُوا الرِّجَالَ بِالتَّأْلِيفِ وَعَلَّلَ الْحَدِيثَ بِالتَّصْنِيفِ
٤٤- وَكُلُّ ذَا نُصْحًا لِهَذَا الدِّينِ فَمَيَّزُوا الْغَثَّ مِنَ السَّمِينِ
٤٥- فَرَحَّمَهُ اللهُ عَلَى الْجَمِيعِ شُكْرًا لَهُمْ لِذَلِكَ الصَّنِيعِ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

وسائل النقد للباحث المعاصر

٤٦- وإن أردت أن تكون نافذا في فهم هذا الفن ثم جهّذا

٤٧- فابدأ بدرسٍ لعلوم الخبرِ على تـدرجٍ لأهل الأثرِ

٤٨- مع التعرُّفِ والاطِّلاعِ لَكُتُبِ الْحَدِيثِ بِاتِّسَاعِ

٤٩- ثم خُصَّ الجرح والتعديلاً بالاهتمام واعرف التعليلاً

This image shows a full page of white paper with horizontal dashed lines, typical of primary-ruled notebook paper. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There are no margins, text, or other markings on the paper.

٥٤- وواصل البحثَ والاشتغالا فمن يُواصلْ يُدرِكِ الآمالا

[illegible]

- ٥٥- ومنهج الحذاق في ذا العملِ هو الشروع في الطريق الأولِ
٥٦- من دون أن ينظر في الأحكامِ للسابقين من أولي الأقدام
٥٧- وإنما يطبقُ القواعدُ مع الأصولِ واحدا فواحد
٥٨- لتحصيل الخبرة والتعلم في منهج للعلماء رسـموا
٥٩- وبعد أن يفرغ من تخريجِه فعند ذا لا بأس من تعريجه
٦٠- لكتبِ التخريجِ والشروح لكي يرى الخطأ من الصحيح
٦١- فيصلح الفوات والأخطاء ولا يكن من هفوة مستاء
٦٢- فكثرة الأخطا لكل مبتدي أمر طبيعي بلا تردد
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

كيفية نقد الحديث والحكم عليه

- ٦٣- إبدأ بتفتيش عن الإسنادِ فذلك الأصلُ لدى النقادِ
٦٤- فكل متنٍ قد خلا من السندِ صِفْهُ بلا أصلٍ له فهو أسدٌ
٦٥- والبابُ فاجمع طُرُقَه في الكُتُبِ وفتشِ الإسنادَ وانظر تصبِ
٦٦- إن كان في الصحاح والمسانيدِ أو في المعاجمِ أو الفوائدِ
٦٧- كذا المصنفاتُ وانظر السُّننُ مع الموطآت في هذا السُّننُ
٦٨- وما رُوي في كُتُبِ الضعافِ كذا التواريخُ مع الأطرافِ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٦٩- وقيدن ذاك برسم الشجر لكل طُرق قد أتت للخبر
- ٧٠- فهي لدى الحُذاق من وسائلِ تصورِ الخلاف في المسائلِ
- ٧١- وابدأ ببحث في جميع ما شُرت لصحة من الشروط منضبط
- ٧٢- وهي عدالة وضبط فيه ثم اتصال في الذي يرويه
- ٧٣- وعدم الشذوذ والتعليل بعلّة غامضة السبيل
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٧٤- ففتشناها واحدا واحدا فإن وجدت قادحا فيها بدا
- ٧٥- فاحكم عليه حسبما تقررا في الاصطلاح كانقطاع قد طرا
- ٧٦- أو سوء حفظ تهمة بالكذب في ناقل مع اختلاف الرتب
- ٧٧- أو شذوذاً إسناداً وعلة به بعد خفاء كُشِفَتْ فانتبه
- ٧٨- وإن تعدد اختلاف في سند فابدأ بأسفل ورجح ما ورد
- ٧٩- وراجع الوجوه منه اعتبر فيما تلا من الخلاف الآخر
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٨٠- ورتبْ مصادِرَ التخرِيجِ على الوفاةِ ثم بالتدرِجِ
٨١- وانظر إلى السياق حيث تَمَّ مع العُلُوِّ فاعتمِدْهُ ثُمَّ
٨٢- وإن تَجَدَّ تتابَعَ المصادِرِ في سِنْدٍ مَتَّحِدٍ فاقتصر
٨٣- على الذي دون المدارِ وُجدا إذا الخلاف في الحديث فُقدَا
٨٤- وإن رأيتَ في كلامِ العُلَماءِ نصًّا بإعلالِ الحديثِ مُعلِّما
٨٥- لا تُهملْهُ واستفدْ وقَيِّدْ فإن بَــــــدا مُتَّجِها فاعتمِدْ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

مسائل الجرح والتعديل وأحكام أحاديث الرواة

- ٨٦- ويُعرفُ التعديلُ باشتهارِ كذاكُ بعضُـه بالاختبارِ^(١)
- ٨٧- والنصُّ عمَّن عَرَفَ الشيوخا وكان في العلم حوى رُسوخا
- ٨٨- وكان أهل العلم يعرفونا ضبطَ الرواة حينما يروونا
- ٨٩- بأن يُقارنوا حديثَ الناقلِ بغيره من الثقاتِ الكُمَّلِ
- ٩٠- فإن يُوافقَ غالبَ الروايةِ فتقَّةٌ يُعَدُّ في الدرايةِ
- ٩١- وإن يُخالفَ أكثرًا فضَعَّفوا وباختلالِ ضبطه قد وَصفوا

(١) بتسهيل الهمزة والنقل.

- ٩٢- وَيُقْبَلُ الْإِجْمَالُ فِي التَّعْدِيلِ لِكَثْرَةِ الْأَسْبَابِ فِي التَّفْصِيلِ
- ٩٣- وَالْأَصْلُ تَفْسِيرُ الْجَرْحِ وَرَدًا إِلَّا إِذَا تَعَدَّيْلُهُ مَا وَجَدَا
- ٩٤- فَيُقْبَلُ الْجَرْحُ بِتِلْكَ الْحَالَةِ إِذَا أَخْذَهُ أَوَّلَى مِنَ الْجَهَالَةِ
- ٩٥- وَقَدَّمَ الْجَرْحَ عَلَى التَّعْدِيلِ إِذَا أَتَى مَفْـسَّرَ الْمَقُولِ
- ٩٦- لَكِنَّهُ إِنْ وُجِدَتْ دَلَالٌ بِأَنَّهُ تَعَنَّتْ فِي الْقَائِلِ
- ٩٧- كَمَثَلِ الْبُسْتِيِّ حِينَ يَقْصِبُ بَعْضَ الثَّقَاتِ قَوْلُهُ يُجْتَنَبُ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٩٨- وإن تَجِدْ عن واحدٍ منقولاً عارض فيه جرحُـه التعديلاً
- ٩٩- فإن بدا تغيرُ اجتهادِ فاعتمدِ الأخيرَ في انتقادِ
- ١٠٠- أو لا فجمعٌ واجبٌ إن أمكنا كضـ عفـه بنسبةٍ تبيّننا
- ١٠١- أو رجحنا راو عن الإمام عُـرف بالإنـتقـان والـلزام
- ١٠٢- ثم الذي بنحوه قد قالـا الآخرـون صفةً أو حالـا
- ١٠٣- ورُدَّ جرحُ في القرينِ إن يُرى مَبْعُثُهُ تنافُـسٌ منه جَرَى
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

فصل

- ١٠٤- ومشكلاتُ الفن قد تعددتُ منها أسامُ للرواةِ اشتبهتُ
١٠٥- وبعضها مختلفٌ متفقٌ وبعضها مؤتلفٌ مفترقٌ
١٠٦- فقد يُظنُّ ثقةً مجهولاً وقد يُظنُّ خاملٌ نبيلاً
١٠٧- فحققنْ ذا وتأكد راجعِ مقالَ أهلِ الفنِ في الكتبِ وعِ
١٠٨- وميِّزْ طباقهم في الزمنِ وحققنْ في ذاكُ ثم أبِنْ
١٠٩- وانظرِ إلى الشيوخِ والطلابِ واحذرْ من التصحيفِ في الكتابِ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ١١٠- واستعملن قواعد الترجيح في الجرح والتعديل والتصحيح
١١١- وإن تُرد معرفة العدالة وضبط راو ما عرفت حاله
١١٢- فانظر إلى التاريخ للبخاري والجرح للرازي على استمرار
١١٣- كذا التواريخ على البلدان كمثّل بغداد رفيع الشأن
١١٤- واعتنين بكتب الثقات وكتب الضعفاء من الرواة
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ١١٥- وللرواة في الأصول الستة تهذيبٌ مـزِيٌّ بغير مـرية
- ١١٦- فامتاز بالشيوخ والطلابِ ذكراً لهم جاء على استيعابِ
- ١١٧- وراجعن تراجم التقريبِ مع أصلهِ التهذيبِ للتهذيبِ
- ١١٨- واعتمد الميزان واللساناً كلاهما قد أُتقِنَا إتقاناً
- ١١٩- وبعضهم قد لا يُرى في الكتُبِ في غير تاريخ الإمام الذهبي
- ١٢٠- فهو الذي يُقال من غير امترا فيه: وكلُّ الصيد في جوف الفرا
- ١٢١- وربما احتيج إلى التوسعِ في كُتُب الرِجال والتتبعِ
- ١٢٢- فقد ترى تضعيفَ راوٍ ثقةٍ في شيخه عند أولي الدراية
- ١٢٣- أو نصَّ إعلال الحديث والخبرِ ذاك الذي يدورُ حوله النظرُ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

فصل

- ١٢٤- ويلزم الباحث تمييزاً لما تقضي به الألفاظ من حكم سها
١٢٥- فثقة وحافظ يلوح ومتقن حديثهم صحيح
١٢٦- أما الصدوق فحديثه حسن كذا لا بأس به في ذا السنن
١٢٧- ووسط، محله الصدق أتى وحسن الحديث فيه ثبتا
١٢٨- ومن يقل بأنه صدوق مع ساء حفظاً ضعفه حقيق
١٢٩- كذا صدوق وكثير في الغلط أو كثرت أوهامه من ذا النمط
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

١٣٠- وَيَهْمُ الرَّاوِي مَعَ الصَّدُوقِ يُخْطِي كَذَا مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ
١٣١- فَهُوَ صَدُوقٌ ظَاهِرُ الْعَدَالَةِ وَيَنْوِي فِي ضَبْطِهِ اخْتِلَالَهُ
١٣٢- وَابْنُ مَعِينٍ إِنْ يَقُلْ: لَا بَأْسَ بِهِ فَتَقَّةٌ لَدَيْهِ فَاعْرِفْ وَانْتَبِهْ
١٣٣- وَمَنْ يَقُلْ فِيهِ الْبَخَارِيُّ مَنْكَرٌ حَدِيثُهُ فَضَعُفُهُ لَا يُجْبَرُ
١٣٤- وَسَكَتُوا عَنْ ذَلِكَ الرَّاوِي أَتَى كَمَثَلِهِ عَنْهُمْ قَدْ ثَبَتَا

- ١٣٥- وأغلبُ المقبول عند ابنِ حجرٍ مجهولٌ حالٍ في الحديثِ والخبرِ
١٣٦- وذكره عند ابنِ حبانَ معاً جُملةً من وثَّقَهم تَوَسَّعاً
١٣٧- ومن أصيب باختلاط طَرَأَ فاعتمدن من عنه قبلُ قرأَ
١٣٨- من الثقات والذين عَدُّوا مِن بعده لم يقبلوا وردُّوا
١٣٩- ويُلاحق الراوي الذي لا ندري بوقتٍ أخذه ببعْدُ فادرٍ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ١٤٠- ومن يُرى بالزهدِ قد تحقَّقا لكنه بغفلةٍ تخَلَّقا
- ١٤١- فاغسل يدا منه لكثرة الغلط عن ابن مندةٍ أتى في ذا النمط
- ١٤٢- ومن رُمي بكذب أو فحُشتُ أخطاؤه وغفلةً منه طَغَتْ
- ١٤٣- فهو لديهمُ بمتروكٍ سُمي وليس وصفاً للحديث فافهم
- ١٤٤- وكل متروكٍ من الرواة فضعفه اشتدَّ بلا افتيات
- ١٤٥- ومن يقلُّ بأنه يُحسَّنُ لدى اجتماع الطُّرق ليس يَحسُنُ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ١٤٦- وكلُّ ما ينفردُ الوضائعُ فكذبٌ عندهم إجماعُ
١٤٧- ألحقْ به متهما بالكذب فاحذر حديثاً لهما واجتنبِ
١٤٨- ومن قرائنَ لوضع الخبرِ لدى المحدثين أهل النظرِ
١٤٩- ترتّب الأجر العظيم للعمل مع كونه جذاً يسيراً إن فُعل
١٥٠- بسندٍ راويه مجهولٌ يُرى كذاك متروكٌ إذا ما أثرا
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- | | |
|---|----------------------------------|
| ١٥١- وحقّقنُ مراتبَ الرواةِ | فهي من التصحيح كالمِرْقاةِ |
| ١٥٢- تَفِيدُ ناقدًا إذا ما اختلفوا | ترجيحَ أقواهم بما يتصفُّ |
| ١٥٣- مثالها الزهريُّ في الشيوخ | أثبتهم مَالَكُ ذو الرسوخِ |
| ١٥٤- لَكُونَهُ موثِّقًا ملازمًا | معه الزبيديُّ معمرٌ كلاهما |
| ١٥٥- ثمت الاوزاعي وليث جاءا | ثانية مَالَا لازما للإقراءا |
| ١٥٦- ثالثهٗ بابنِ حَسَنِ مِثْلِ | والعُمري كذا ابنُ بُرْقَانِ قِلِ |
| ١٥٧- ابنُ أَبِي فَرَوَةَ في الرَّابِعةِ | كذلك المصلوبُ في الخامسةِ |

- ١٥٨- وضَعَفُوا بعض الرواة في بلد كمثل معمرٍ ببصرة يُعد
١٥٩- فكَتَبَهُ لم يصطحب فغَلِطَا وما روى بِيَمَنِ قَدْ ضَبَطَا
١٦٠- وبعضُهم إذا رَوَى عن قومٍ من بلدٍ يَضْبُطُ دونَ وهم
١٦١- كولدِ العياشِ إسماعيلًا يَضْبُطُ عن شاميِّهم ما قِيلَا
١٦٢- وإن روى عن غيرهم يَضْطَرُّ فضعَّفوا حديثه واجتنبوا
١٦٣- وبعضُ بلدان الحديث ما رَوَوْا عن رجلٍ صحَّ حديثا ما حووا
١٦٤- مِثْلُ زُهَيْرٍ ان روى العراقي عنه أتى بأحسَنَ السياقِ
١٦٥- وأهلُ شامٍ ينقلون المنكرا عنه فكان عَجَبًا واستُنكِرا
-

- ١٦٦- وضعفوا بعض حديث ثقة في الشيخ أو بنحوه في الفئة
١٦٧- مثل سَمَاكِ شيخه عكرمة كذا جرير شيخه قتادة
١٦٨- مع ابن عمار بيحيى فادري قبيصة بن عقبة في الثوري
١٦٩- وقد يُسمى ثقة شيخا له توهما باسم أتى ليس له
١٧٠- كمثل حماد أبي أسامة عن ابن جابر قوي ثقة
١٧١- خلطه بابن يزيد بن تميم وقد رأوا حديثه من السقيم
-

مسائل الانقطاع والارسال والتدليس

١٧٢- واحكم بالانقطاع والإرسال لعدم الإدراك في الرجاء

١٧٣- وراجع التاريخ والطُّبَّا لكي ترى الإدراك واللِّحَاقًا

١٧٤- ويسـ____تفادُ عدم اللقاءِ من جامع التحصيل للعلائي

١٧٥- وأصله صنفه الرازي ويعتني بذكره المزي

- ١٧٦- وليحذر الباحث من مدلس يُسقط راويا بلبيل دلس
١٧٧- يؤهم وصلاً فالذي يُعنن فرتباً راع به تُعين
١٧٨- فاحتملوا الأولى مع الثانية ومن يكمن في فئة الثالثة
١٧٩- أو فوقها فالأصل ضعف السند مع ضوابط لهم فاعتمد
١٨٠- كما روى شعبة للسبيعي قتادة وأعمش جميع
١٨١- فقد كفانا البحث فيما نقلوا وحقّق السماع فيما حملوا
١٨٢- كذا مدلس روى عن الذي يُكثر عنه فكذلك احتذوا
١٨٣- كما روى الأعمش عن شقيق ذكوان إبراهيم في التحقيق
١٨٤- كذلك الليث عن ابن مسلم أبي الزبير باتصال فاحكم
١٨٥- فإن يُر التصريح بالسماع يُقبل عندهم بلا نزاع

- ١٨٦- وقد يُعدُّ بعضُ تصرّيح يُرى بصيغَةِ السماعِ وهما قد جرى
١٨٧- كما أتى في القطع للمُختلِسِ تصرّيحُ إخبارٍ عن المُدلّسِ
١٨٨- فالنسئِيُّ قال: ما شيئاً عمِلُ من قد روى بصورةٍ للمتصلِ
١٨٩- فابنُ جريجٍ ذا الحديثَ ما سمعَ أبا الزبير والحديثُ منقطعُ
١٩٠- وإن يُسمَّ شيخه بغير ما يُدرى به تدليس شيخٍ وسما
١٩١- مثاله: عطيةٌ يُكنّى أبا سعيدٍ في الحديث يعني
١٩٢- كلبهم ويُوهم الخُدرِيا وخصصوا تفسيره مروياً
-

- ١٩٣- ومبهمُ الإرسال يخفى إن روى يُظنُّ وصلاً مع قطعٍ احتوى
- ١٩٤- يُعرف بالنص عن اهل العلم وبقرائن تُرى بالفهم
- ١٩٥- وعكسه المزيّد فيما قد وُصل من سند توهُما فيما نُقل
- ١٩٦- كمثل النهي عن الجلوس على القبور عن أبي إدريس
- ١٩٧- فذكره زيادةً في السند من بعد بُسرٍ فادره واعتمد
- ١٩٨- وبُسرٍ يرويه إذن عن وائله بلا زيادةٍ لديهم حاصله
- ١٩٩- فاحكم بوصل ناقص إن رجح راوٍ له والاتصال وضحا
- ٢٠٠- بذكره التحديث والسماعا في موضع النقص فلا نزاعا
- ٢٠١- وربما رُجِّحَ بالقرائن مع عدم التصريح في المعنعن
-

منظومة في نقد الحديث

. القسم الثاني .

نظم

عبدالباري بن حماد الأنصاري

١٤٤٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحديثُ الحسنُ لذاته والحسنُ لغيره

٢٠١- وَحَسَنٌ لِّذَاتِهِ رَاوِيهِ قَدْ خَفَّ ضَبْطُهُ لِمَا يَرَوِيهِ

٢٠٢- وسائرُ الشروطِ في الصَّحِيحِ كَمِثْلِهِ عندُ أُولي التَّصْحِيحِ

[illegible]

٢٠٤- لكنه للاعتبارِ صَلَاحًا فضعفه غيرُ شديدٍ وَضَحًا

٢٠٦- كذلك المستورُ أو مَنْ اختلطُ فحسَنٌ لغيره قد انضبطُ

فحسبْنْ لغيرِهٖ قد انضبطْ

٢٠٨- وَمُعْضَلٌ إِنْ كَانَ بَاطِنِينَ اعْتَصَدُ وَإِنْ يَزِدْ فَضْعُهُ اشْتَدَّ فَرْدٌ

This image shows a full page of white paper with horizontal dotted lines, typical of primary school writing paper. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There are no margins, text, or other markings on the paper.

- ٢٠٩- وكلُّ راوٍ ضعُفه شديدٌ لتهمةٍ أو غفلةٍ تزيدُ
٢١٠- أو فحُشتُ أخطأؤه فتركا لم يعتضِدْ حديثه كذلكا
٢١١- وإن يكن مجهولٌ عينٍ وردا حديثه لا يرتقي إن وُجدا
٢١٢- واستثن من ذا تابعيًا لقيا صحابة النبي فهو استثنيا
٢١٣- كذاك إن روى عن المجهول من ليس يروي إلا عن مقبول
٢١٤- فاعتبرن حديثه في الباب ويرتقي في المذهب الصواب
-

- ٢١٥- وإن يُقْلَ: فيردُّ الذي انقطع لجهلنا بساقطٍ فيه وقع
- ٢١٦- فقل: بأنَّ العلماءَ ألحقوا منقطعاً بمرسلٍ إذ حقَّقوا
- ٢١٧- ولا يضرُّ الجهلُ بالصحابي فهمُ عدولٍ دونَنا ارتيابٍ
- ٢١٨- وإن يُقْلَ في سندٍ: عن رجلٍ من الصحابِ فاقبلن واحتمل
-

أهمية جمع الطرق والنظر في أحاديث الباب

- ٢١٩- قال عليُّ وهو المديني الحافظُ الجهدُ ذو التبيين
٢٢٠- البابُ إن تَجْمَعُ جميعَ الطرقِ فيه بدتْ أخطاؤه في النسقِ
٢٢١- والبابُ عند جُملة النقّادِ تشارِكُ الرواةِ في الإسنادِ
٢٢٢- والمتنِ والمخرجِ إذ يروونا ثم الخلافُ قد يُرى فنونا
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٢٢٣- وبعضُ نُقاد الحديثِ يَنْظُرُ جملةً مــــا في البابِ إذْ يُعْتَبَرُ
- ٢٢٤- لِيُثَبَّتَ الشُّذُودَ وَالنِّكَارَهِ في المتنِ أو عكسًا إذا ما اخْتَارَهُ
- ٢٢٥- هذا ابنُ مَهْدِيٍّ إمامُ العِلَلِ في وقتِه رَمَى العَلا بِالْخَلَلِ
- ٢٢٦- لكونه رَوَى حديثَ النّهي عَنْ صومٍ بشعبانَ إذا ما النصف عَنْ
- ٢٢٧- فخالَفَ الصَّحِيحَ والمَشْهُورَا فاستنكروا حديثه المَذْكُورَا
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٢٢٨- وضعَّ الإمامُ أعني أحمدُ حديثَ حَمَلِ السيفِ حينَ وردا
٢٢٩- بأنه خلافُ ما في البابِ
٢٣٠- واعلم بأنَّ هؤلاء النُّقَّادَ
٢٣١- ويعرفون كلَّ راوٍ ما رَوَى
٢٣٢- صحيحه سقيمَه أفراده
- حديثَ حَمَلِ السيفِ حينَ وردا
مع كونه منقطعَ الأسبابِ
يَسْتَحْضِرُونَ المِثْنَ والإِسْنادَ
وكلَّ بابٍ في الحديثِ ما حَوَى
ونقصَه وما أتى زياده

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٢٣٣- وأكثر الخلاف عند القائل
 ٢٣٤- سببه القصور عن تصور
 ٢٣٥- ثم قياس علمهم وعلم مَنْ
 ٢٣٦- فلا يظن بعضهم أنهم
 ٢٣٧- في كل إسنادٍ معلِّ باناً
 ٢٣٨- فأغلب العلم لديهم مَصْدَرُهُ
 ٢٣٩- وأدوات الباحث المعاصر
 ٢٤٠- ويستوي في ذاك ما قد يُجتنى
 ٢٤١- فربما اهتدى لوجه العلل
- مِنَ الْمُعَاَصِرِينَ فِي الْمَسَائِلِ
 عِلْمِ الْقُدَامَى مِنْ رُوَاةِ الْأَثَرِ
 أَغْلَبُهُ مِنْ ضَحْفٍ فِي ذَا الزَّمَنِ
 يُرَاجِعُونَ الطُّرُقَ مِنْ كُتُبِهِمْ
 أَوْ كُلِّ مَتْنٍ سُئِلُوا الْبَيَانَ
 فِي الْقَلْبِ لَيْسَ فِي الْكِتَابِ طُرُّهُ
 الْبَحْثُ فِي الْكِتَابِ وَالْمَصَادِرِ
 مِنْ وَرَقٍ أَوْ حَاسِبٍ إِنْ أَمَكْنَا
 وَرَبَّمَا تَاهَ بِطُرُقِ الطَّلَلِ

الإعلال والترجيح

٢٤٢- مدارُ الاعلالِ على تَعْرِفٍ ما قد جَرى من اختلافٍ قد يَفِي

٢٤٣- فَإِنْ جَمَعْتَ الطُّرُقَ فَاَنْظُرْ وَاحْبِرْ فِي جِهَةِ اخْتِلَافِهِمْ فِي الْأَثَرِ

٢٤٤- فَكثُرَ الإِعْلَالُ بِالْإِرْسَالِ عِنْدَ اخْتِلَافِهِ مَعَ اتِّصَالِ

[illegible]

٢٤٥- كَذَا تَعَارَضُ مِنَ الْوَقْفِ مَعًا
٢٤٦- وَمَا يَزِيدُ ثِقَةً فِي خَبَرٍ
٢٤٧- فَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَجْهِ رَاوٍ أَتَقْنُ
٢٤٨- فَمَا رَوَوْا مِنَ الْحَدِيثِ رَجَّحَ
٢٤٩- وَهُوَ لَدَيْهِمْ رَاجِحٌ مَعْرُوفٌ
٢٥٠- أَوْ بِالشَّدُوذِ احْكَمْ عَلَى الْمَرْجُوحِ
٢٥١- وَكُلُّ وَجْهِ زَادَ فِي التَّقْوَى

رَفَعَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ قَدْ سُمِعَا
مِنْ لَفْظَةٍ مُفِيدَةٍ فِي النَّظَرِ
أَوْ عِدَّةٍ مِنَ الثَّقَاتِ أَمْكَنُ
وَضَدَّهُ ضَعْفٌ وَلَا تُصَحِّحَ
وَعَكْسُهُ بِمَنْكِرٍ مُوصُوفٍ
وَضَدُّهُ الْمَحْفُوظُ فِي التَّصْحِيحِ
عَنْ ضِدِّهِ فَرَجَّحْنِ وَقَوَّيْ

٢٥٧- ومن دَوَاعِي وَهَمِ الْاَفْرَادِ سُلُوكُهُمْ مَجْرَّةَ الْاِنْسَانِ

٢٥٨- لأنها صارت عليهم أسهلاً لعادة كانت لديهم أولاً

٢٥٩- فَرَجَحْنُ ضِدًّا لَهَا لَا سِيَّما إِنَّ ثِقَةً خِلَافَهَا تَيَمَّمَا

This image shows a full page of primary-ruled paper. It features multiple sets of horizontal dashed lines spaced evenly down the page, providing a guide for handwriting practice. The lines are thin and light gray, set against a plain white background. There are no margins, text, or other markings on the page.

٢٦٠- وَيُوجِبُ الضَّعْفَ اضْطِرَابُ الطَّرِيقِ إِنَّ عُدْمَ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْفِرَقِ

٢٦١- لكونه يُشعرُ أنه خَلا من ضبطِ راويه له إذ نقلًا

٢٦٢- مَثَالُهُ قَدْ شَيْبَتْنِي هُوْدُ فِيهِ اضْطْرَابٌ وَاضِحٌ مُّوْجُوْدٌ

.....

.....

.....

.....

.....

٢٦٣- وقلبُ إسنَادِ الحديثِ قَسِمَتْ	لعدةِ أنواعٍ—هُ إِذْ رُسِمَتْ
٢٦٤- فَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدِ الحديثِ	وجعلهُ للغيرِ في التحديثِ
٢٦٥- بقصدِ الاغرابِ أو التوهمِ	أو اختبارًا كَلَّ ذاكِ فاعلمِ
٢٦٦- فَإِنْ يَكُنْ تَعَمُّدًا يُسَمَّى	بسرقةِ الحديثِ بئسَ وَضَمًا
٢٦٧- والأشهرُ القلبُ للفظِ المتنِ	تقديمًا أو تأخيرَه بالظنَّ

[illegible]

٢٧٤- ومنه أن يَروِيَ جَمْعُ خَبْرَا
٢٧٥- يجعلُهُ بعضُ الرواةِ عَنْهُمْ
٢٧٦- مثالُهُ عن ابنِ مَهْدِيٍّ رَوَى
٢٧٧- وَضَمَّ واصلاً بذكرِ عَمْرٍو
٢٧٨- فواصلٌ رواهُ عن شَقِيقِ

على اختلافٍ عَنْهُمْ قَدْ ذَكَرَا
دونَ اختلافٍ في الحديثِ مِنْهُمْ
حديثَ الاعمشِ ومنصور سَوا
عن ابنِ مسعودٍ وخُلْفٌ يُجْرِي
لم يَعْرِضْ لَعَمْرٍو في الطريقِ

فائدةُ بيانِ العلل الخفية لأحاديث الضعفاء

٢٧٩- وكلُّ ضعِفٍ في الحديثِ يَبْدُو	بعَدَ تَبَعٍ لَطُرْقِ عَدُوِّ
٢٨٠- نَوْعًا مِنَ الإِعْلَالِ ذِي الْخَفَاءِ	مِنْ ثِقَةٍ أَوْ مِنْ ضَعِيفٍ جَائِي
٢٨١- وَذَكَرَ الْحَاكِمُ أَنَّ الْعِلَلَا	تَكْثُرُ فِي نَقْلِ الثَّقَاتِ النَّبَلَا
٢٨٢- وَلَمْ يُرِدْ بِأَتَمِّهَا لَا تُتْلَى	فِي مَا رَوَاهُ الضُّعَفَا وَالتَّلَفَى
٢٨٣- لَكِنَّهُ عَنِ ظُهُورِ الْأَمْرِ	بِسَبَبِ الضَّعْفِ بَغِيرِ نُكْرٍ

٢٨٤- هذا خلافُ الثبوتِ والثقاتِ فما رَوَوْا تصحيحَهُ مُواتي

٢٨٥- فتظهرُ السلامةُ المظنونةُ وعِلَّةُ خفيَّةٍ مَكْنُونَةٍ

٢٨٦- وعِلَّةُ الحديثِ حينَ يَروي ضعيفُهُم حَرِيَّةٌ فِي المَرُوي

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- ٢٨٧- وإن تُردَّ صحة تقريرِ ذكرِ فانظرْ لكتبِ عللِ لِتختبِرْ
٢٨٨- فكم بها للثَّيِّثِ والرقَّاشي مع ابنِ أرطاة بلا تحاشي
٢٨٩- وابنِ لهيعةَ مع ابنِ أرقمِ والعُمريِّ مُكَبِّراً والعَرزَمي
-

٢٩٠- وَأَوْضِحُ الدَّلِيلَ أَنَّ الْحَاكِمَا

٢٩١- إِدْخَالُهُ فِي عَاشِرِ الْمَعْلُولِ

٢٩٢- وَهُوَ مُحَمَّدُ الرَّهَآوِي عُرِفَا

٢٩٣- فقد رَوَى فِي الضَّحْكِ عَنْ ثِقَاتٍ

٢٩٤- هذا وإبــــــــــــرازُ لعلِّ تَرِدْ

٢٩٥- يُفِيدُ أَنَّ ضَعْفَهُ قَدْ زَادَا

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

أسباب الحكم على الحديث بالشذوذ أو النكارة

٢٩٦- وهذه أنواع ما شذَّ وما فيه نكارةٌ رآها العلما

أ. الاستنكار بسبب المخالفة

٢٩٧- أشهرها الخلافُ مِنْ رَاوِثِ قَهْ وَغَيْرُهُ أُولَى لَدَى مَنْ حَقَّقَهُ

٢٩٨- في حفظه أو كثرة في العدد وألحق الصدوق فيه وأعد

٢٩٩- وَإِنْ يُخَالِفِ الضَّعِيفَ الْحَافِظُ كَذَا الصَّدُوقُ مُنْكَرٌ لَا يُحْفَظُ

٣٠٠- أو زاد راوٍ في الحديث لفظًا وغيره أتقنُ منه حفظًا

٣٠١- أَغْفَلَهُ فَبِالشَّذُوذِ فَا حَكُم مُّرَاعِيًا قَرَأْنَا فَتُعَلِّمِ

[illegible]

ب. الاستنكار بسبب التفرد^١

٣٠٤- ومنه إن تفرد الراوي بما لم يُحتمل له فبالنكر احكاما

٣٠٥- وَيَسْتَوِي فِيهِ الصَّدُوقُ وَالَّذِي يَحْفَظُ وَالضَّعِيفُ كُلًّا يَحْتَذِي

٣٠٦۔ كَذَاكَ إِن تَفَرَّدَ الضَّعِيفُ عَنْ مُكْثَرٍ فَنُكِرَهُ مَوْصُوفٌ

٣١٠- وَتَبَعَ الْأَتْبَاعُ إِنْ تَفَرَّدَا وَاحِدُهُمْ فَمُنْكَرٌ مِنْهُ بَدَا

حكم الحديث المنكر وبيان أنه والشاذ

بمعنى واحد

٣١١- وَلَيْسَ يَقْبَلُ اعْتِضَادًا مَنَكْرُ إِذْ ضَعْفُهُ مِنْ ذِي شُدُوزٍ أَكْثَرُ

٣١٢- وذاك عند الحافظ ابن حجر بيّنه في "نزهة للنظر"

٣١٣- وَمَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا سَيَانٍ فَقَوْلُهُ رَجَّحَ بِلَا تَوَانِي

٣١٤- قد قاله إمام هذا الفن ابن الصلاح لم يقل بالظن

٣١٥- بل قاله من بعد ما تبعا مواقِع استعملهم فلتبعا

- ٣١٦- وقرنُوا المنكرَ بالأخطاءِ كذلك الأوهامَ باستقراءِ
٣١٧- فكلُّ أخطاءِ الرواةِ تُهدَرُ ليست تُقَوِّيَ لا، ولا يُعْتَبَرُ
٣١٨- وليس يحكم الإمامُ أحمدُ إذا تفرَّدَ الثقاتُ يُوجدُ
٣١٩- بأنه من مُنكَراتِ الخبرِ حتى تُرى قرينةٌ في الأثرِ
٣٢٠- في متنه أو سندهِ تمنعُ من قبولِ فردِه فنُكِرَ قـمـنـ
-

- ٣٢١- ومن يُقُل: بأنه مخصوص بأحمد يُعْـوزُه النصُوصُ
٣٢٢- فذاك مذهبٌ لدى البخاري وأغلبِ الأئمةِ الكبارِ
٣٢٣- وفَسَّرَ الحافظُ رأيَ الحاكمِ في وصفِ ما شذَّ بقولِ مُحْكَمِ
٣٢٤- مُفَادُهُ: في نفسه يَنْقَدِحُ بكونه من غَلَطٍ يَتَّضِحُ
٣٢٥- فلم يَرِ انفرادَ راوٍ ثقةٍ يكفي لِحُكْمِ بالشُّذُوذِ المُثَبَّتِ
-

فوائد :

الأولى: إطلاقات مصطلح "الغريب" في كلام أهل العلم

٣٢٦- مصطلحُ الغريبِ عندَ العُلَماءِ أنواعُهُ كثيرةٌ فأُبهما

٣٢٧- أشهرها الفردُ الغريبُ المطلقُ ليس له متابعٌ محققٌ

٣٢٨- ثم الذي يُدعى بنسبيٍّ وَرَدَ لَهُ وُجُوهُ بَعْضُهَا قَدْ انْفَرَدَ

٣٣١- وَعِنْدَهُ تَنْوَعُ الْغَرِيبُ لَسْتِ فِيهِ لَه ضُرُوبُ

٣٣٤- والزيلعي في "نصبه" يعني به "ليس له أصل" فخذ وانتبه

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الثانية: في تفسير مصطلحات الإمام الترمذي المشكلة:

"حسن غريب"، "حسن صحيح غريب"، و"حسن صحيح"

٣٣٥- واستشكلوا جَمَعَ الإمام للحَسَنُ مع الغريبِ في سياقٍ وسَنَنُ

٣٣٦- وَعِنْدَهُ شَرْطٌ لِمَا قَدَحَسَنَّا تَعَدُّدُ الْوُجُوهِ فِيهَا عَيْنًا

٣٣٧- فكيف يأتي كونه مستغرباً مع التعدد فكان عجباً؟!

٣٣٨- أَجِبْ : بِكُونِهِ يَرِيدُ بِالْغَرِيبِ غَرِيبَ نَسَبَةٍ فَلَيْسَ بِالْعَجِيبِ

- ٣٣٩- وإن يُردُّ به الغريب مُطلقاً فالْحُسْنُ بِالْمَتْنِ أَتَى مُعَلَّقًا
٣٤٠- أي أَنَّ معناه أَتَى فِي غَيْرِ مَا رَوَايَةٍ تَعْضُـدُهُ فَلَتَعَلَّمَا
٣٤١- كَذَاكَ قَرْنُهُ الصَّحِيحَ بِالْحُسْنِ مَعَ الْغَرِيبِ سَالِكٌ فِي ذَا السَّنَنِ
٣٤٢- غَرَابَةُ نَسَبِيَّةٌ قَدْ جُعِلَتْ مَعَ التَّعْدُدِ لَطُرُقٍ حَصَلَتْ
٣٤٣- وَكَرَّرَ الْجَوَابَ فِي الْمُطْلَقِ جَا كِلَاهُمَا مُتَّحِدَانِ مَنِهَجًا
-

٣٤٤- واستشكّلوا قولاً له مليحٌ: هذا حديثٌ "حسنٌ صحيحٌ"

٣٤٥- وَكَثُرَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي الْجَمْعِ مَا بَيْنَ صِحَّةٍ وَحُسْنٍ مَرْعِي

٣٤٦- أَصْحَاحُ قَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ رَجَبٍ فِي شَرْحِهِ لَعَلِّ يَحْوِي الْعَجَبُ

٣٤٧- بَأَنَّهُ صَوَّحَ طَرِيقًا وَآتَىٰ إِسْمَاعِيلَ الذِّكْرَ وَبَارَأَ مِنْهُ يَحْيَىٰ وَإِسْحَاقَ كُلًّا مِّنْ غَيْرِ وَجْهِ ثُبُتًا

٣٤٨- عليه كلُّ "حسنٍ صحيحٍ" أقوى من "الصحيح" في الترجيح

الثالثة : في الموازنة بين تساهل الحاكم وابن حبان

- ٣٤٩- تساهل الحاكم في المستدرِكِ جِدًّا ودونه ابنُ حَبَّانَ الزَّكِي
٣٥٠- فاشترطَ الحاكمُ أن يُخَرِّجا شرطَ الصحيحِ قوَّةً ومُخَرِّجا
٣٥١- فصَحَّحَ الموضوعَ والمعلولا فلم يكن تصحيحه مقبولا
٣٥٢- وذكر الحافظُ أعني ابنَ حَجَرَ سببه تصنيفه بعد الكبر
-

This image shows a full page of white paper with horizontal dotted lines, typical of primary school writing paper. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There are no margins, text, or other markings on the paper.

[illegible]

٣٦١- أما ابنُ حَبَّانَ فشرطه نَزْلُ مَنْ أَصْلِهِ فَعُدَّ ذَاكَ مُحْتَمَلٌ

٣٦٢- نَصَّ عَلَيْهِ أَوَّلُ الصَّحِيحِ: عِدَالَةٌ بِالسَّيْرِ مِنْ قَبِيحِ

٣٦٣- وَعِلْمُهُ مَعَانِي الْأَخْبَارِ وَالصَّدْقُ فِي الْحَدِيثِ وَالْآثَارِ

۳۶۴- ولم یکن مدلساً راویه فهو صحیح^{۲۸} عنده یرویه

٣٦٥- فَأَلْحَقَ الْحَسَانَ بِالصَّاحِجِ وَشَرَطَهُ خَفًّا بِاتِّلَاحِ

الرابعة : إطلاقات مصطلح "تخريج"

- ٣٦٦- وَيُطْلَقُ التَّخْرِيجُ عِنْدَ مَنْ عَلِمَ لِعِدَّةٍ مِنَ الْمَعَانِي تَنْتَظِمُ
- ٣٦٧- أَشْهَرُهَا عَزْوُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ لِمَنْ رَوَى بِسِنْدٍ عَمَّنْ عَبَّرَ
- ٣٦٨- مَعَ الْبَيَانِ لِلرَّجَالِ وَالْعِلَلِ وَمَا بِهِ مِنْ صِحَّةٍ أَوْ مِنْ خَلَلٍ
-

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٣٦٩- وَمِنْ مَعَانِيهِ لَدَى النَّظَارِ تَخْرِيجُهُمْ فَوَائِدَ الْأَخْبَارِ

٣٧٠- الانتقالا يعنون من أصول شيوخهم عند أولي التحصيل

٣٧١- وهذا نوعٌ عندهم يشتهرُ فيما مضى لديهم مُزدهرٌ

٣٧٢- وليس يَعْنُونَ به الْعَزْوُ وَلَا بَيَانَ عَلَةً لِمَا قُدَّ حَمَلًا

٣٧٣- وما يكن من ذاك في الفوائد فهو زيادة من الزوائد

٣٧٤- وهذه الفوائد المنتخبة يَخْتَارُهَا لكونها مستغربة

٣٧٥- أو لعلّ أو زيادة تُرى في المتن أو تفرد له جرى

٣٧٦- ومنه إخراجُ الحديثِ بالسندِ في كُتُبِهِ من بَعْدِ تَفْتِيشِ يُعَدُّ

٣٧٧- قال الإمامُ مسلمٌ سأبتدي تخريجَ ما سألته لتهتدي

٣٧٨- على شريطةِ بيانها سُـرِدُ مُفْتَتَحِ الصَّحِيحِ فانظُرْ واعْتَمِدْ

٣٧٩- ورابعٌ يأتي للاستخراجِ في قِلَّةٍ في ذلك المنهجِ

٣٨٠- كمثلِ تخريجِ أبي عَوانه على صحيحِ مسلمٍ أبانه

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الخامسة: مسألة التصحيح في الأعصار المتأخرة

٢٨١- ومن مسائل اختلاف العلماء مسألة التصحيح دون القُدما

٣٨٢- فابنُ الصلاح قال لسنا نجسُّ نذري الصحيح دون من قد غبروا

٣٨٣- إِذْ قُلَّ أَنْ يَخْلَوْا إِسْنَادُ لَنَا عَنْ رَجُلٍ فِي حِفْظِهِ قَدْ وَهَنَا

٣٨٤- لَكِنْ عَلَى كِتَابِهِ يَعْتَمِدُ فَإِنْ يَغِبْ فَحَفْظُهُ مُفْتَقِدٌ

٣٨٥- فنقتدي بالسابقين قبلنا إن حكموا بصحّ ذا أو حسنا

٣٨٦- وردّه الحُفَاطُ كالنَّوَايِ جَوَزَ نَقْدَ خَيْرٍ لِلرَّائِي

٣٨٧- إِنْ كَانَ نَاقِدًا قَوِيَّ الْعِلْمِ وَقَدْ تَمَكَّنَ بِحُسْنِ الْفَهْمِ

- ٣٨٨- وردّه الحافظُ وهو ابنُ حَجَرٍ بأنَّ شَرَطَ الحِفْظِ غيرُ مُعْتَبَرٍ
- ٣٨٩- فالحفظُ في الصَّدْرِ يَنُوبُ عَنْهُ حفظُ الكتابِ إِنْ يُحَدِّثُ مِنْهُ
- ٣٩٠- والجُهدُ في تَبَيُّنِ الإسْـنَادِ إلى الإمامِ السَّـابِقِ النِّقَادِ
- ٣٩١- يُصْرَفُ في الحُكْمِ على ذاكِ الخَبَرِ فالبابُ واحدٌ لَدَيْهِمْ اسْتَقَرَّ
- ٣٩٢- وَأَنَّهُ يَلْـزَمُ إِنْ بابٌ قُفِلَ تصحيحُ ما كان ضعيفًا ونُقِلَ
- ٣٩٣- كذلك التضعيفُ للصحيحِ وهذا نَهْجٌ ليس بالرجيحِ
- ٣٩٤- وليس يخلو العصرُ من جَهَابِذِهِ هِمَمُهُمْ عاليةٌ ونافِذَةٌ

الخاتمة

- ٣٩٥- وأسأل الله في الانتهاء من نظم هذا العلم ذي السناء
٣٩٦- قبوله وأن يكون خالصاً لوجهه ويَجْبُرُ النقائصَ
٣٩٧- وأن يعمَّ النفعَ مَنْ قَرَأَهُ كذاكَ مَنْ بالصَّدرِ قد حواه
٣٩٨- فالحمدُ لله على ما يسَّرَ بفضلِهِ تيسيراً ما تعسَّرَ
٣٩٩- ثم الصلاة والسلامُ أبداً على رسولٍ قد أتانا بالهدى
٤٠٠- محمدٍ للأنبياءِ خاتماً وخيراً خلقِ الله .. والسلامُ

تمت والله الحمد.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....